

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية في 3 مارس/ آذار 2021

قرار

تعتمد المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

تتوجه المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالشكر للمواطنين والمواطنات على الدعم الذي قدموه في مكافحة الجائحة وعلى التضامن واسع النطاق الذي أظهره خلال الإغلاق العام الذي كان إجراؤه للأسف أمراً ضرورياً والذي أسفر عن قيود وتضحيات هائلة كما يعرف الجميع. بالفقر ذاته فالانضباط الشديد الذي نُقِّد به الإغلاق العام يستحق منا عظيم التقدير والثناء. إن مبدأ الالتزام بتقليل الاختلاطات مازال الأداة الرئيسية المتاحة لنا في مكافحة الجائحة، بل وإنه الأمر الذي ينفذ كل يوم حياة أعداد لا حصر لها من البشر ويحول دون الحالات المرضية الحرجة.

تترك المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات أهمية توفير آفاق وخطط مستقبلية للمواطنين والمواطنات وللقطاع الاقتصادي بشأن كيفية وموعد تخفيف القيود السارية، لكي تستعيد حياتنا جميعاً قدرًا من طبيعتها. تكتسي تلك الآفاق المستقبلية أهمية خاصة لاسيما للأطفال والشباب وآبائهم وأمهاتهم. وعليه، سوف تتولى الولايات زمام الأمور فيما يخص اتخاذ القرارات بشأن العودة التدريجية للدراسة المعتمدة على حضور الطلاب والطالبات (مع الالتزام بتدابير احترازية خاصة مثل الدراسة بالتناوب وتدابير النظافة الصحية).

تكشف أعداد الإصابات المبلغ عنها يوميًا عن جدوى الجهود المبذولة على مدار الأشهر القليلة الماضية، حيث تمكنا من تحقيق معدلات إصابات أكثر انخفاضًا. رفع ذلك العبء عن كاهل النظام الصحي بشكل ملموس، كما أدى إلى تراجع أعداد الوفيات.

تزداد في الوقت ذاته بسرعة كبيرة نسبة الإصابات بطفرات الفيروس من بين مجمل حالات الإصابة في ألمانيا، وهو ما يؤدي الآن إلى عودة معدلات الإصابات الحديثة للارتفاع مجددًا. تكشف خبرات الدول الأخرى لنا عن مدى خطورة متغيرات كوفيد-19 وتوضح لنا ضرورة توخي الحذر في إعادة تفعيل الحياة العامة. تلك هي الإمكانية الوحيدة المتاحة أمامنا لضمان عدم إهدار النجاح المحرز حتى الآن.

كانت الوسيلة الأساسية لمكافحة الجائحة متمثلة حتى الآن في قواعد الحفاظ على المسافة الفاصلة والالتزام بالنظافة الصحية وارتداء الأقنعة واستخدام تطبيق التحذير من كورونا وتهوية الأماكن المغلقة، ذلك علاوة على التتبع الفعال للاختلاطات من خلال مكاتب الصحة والتقليل من الاختلاطات. والآن ثمة عاملان جديان من شأنهما أن يُدخلا تغييرًا جليًا على أوضاع تفشي الجائحة، ألا وهما تزايد كميات اللقاح وتوفر الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية بأعداد كبيرة جدًا.

سوف ننتهي في غضون أسابيع معدودة من تطعيم المواطنين والمواطنات الأكبر سنًا والذين ظهرت في صفوفهم حتى الآن أغلبية الحالات المرضية الحرجة والمؤدية للوفاة. هذا الأمر من شأنه أن يفضي مستقبلاً إلى انخفاض ملموس لأعداد الإصابات الحرجة والمميتة إذا بقيت وتيرة انتشار العدوى مشابهة للوقت الحالي، ويؤدي بالتالي إلى تراجع واضح في العبء الجاثم على عاتق النظام الصحي. رغم ذلك،

لا يجوز القبول جزاءً بأي معدلات للإصابات الحديثة؛ فإذا عادت أعداد الإصابات للترديد الأسّي، قد يصل ذلك بالنظام الصحي مجددًا إلى حدود قدراته الاستيعابية مع المرضى الأصغر سنًا هذه المرة. تحثنا العديد من التقارير حول الآثار الصحية طويلة الأمد لكوفيد-19 ("كوفيد طويل الأمد") كذلك على توخي الحذر، حيث أنه لا يمكن حتى الآن تقدير معدلات حدوثها ولا وخامتها بشكل جازم.

علاوة على تقليل أعداد الحالات المرضية الخطيرة، يخلف التطعيم من خلال تكوين مناعة عامة لدى السكان تأثيرات إيجابية أخرى لا يمكن ملاحظتها على الفور. فبقدر ما تمضي عملية التطعيم قدمًا للمجموعات والفئات العمرية الأكثر اختلاطًا بالآخرين، يتصدى التطعيم باستمرار بشكل أقوى لانتشار الفيروس. لذا، يصح لنا التفاؤل بأن السيطرة على أعداد الإصابات سوف تصبح أسهل فأسهل نحو فصل الصيف وأن الأمل قائم في العودة إلى الحياة المعتادة.

يشكل توفر كم كبير من الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية عاملاً إضافياً سوف يتيح لنا في الأشهر المقبلة التأثير بشكل إيجابي على أوضاع انتشار الجائحة. الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية يمكنها الإشارة بدقة كبيرة إلى ما إذا كان مستخدمها حاملاً للعدوى في وقت إجرائها بسبب إصابته الحادة بعدوى كوفيد-19. بيد أن الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية تفقد دلالتها بصورة واضحة خلال بضع ساعات من إجرائها، لأنها لا يمكنها الإفادة بحدوث عدوى حديثة بحمل فيروسي أقل ولا بالإصابات التي تحدث بعد إجراء الاختبار. وعليه، فالاختبارات التشخيصية السريعة قادرة على توفير قدر إضافي من الأمان في الاختلاطات التي تتم يوم إجرائها. كما يساعد إجراء الاختبارات بانتظام في التعرف على حالات الإصابة التي تبقى دون أعراض مرضية. يمكن بهذا الشكل إلزام المصابين بشكل أسرع بدخول الحجر الصحي وتتبع اختلاطاتهم بصورة أفضل. كلما ارتفع عدد المواطنين والمواطنات الذين يشاركون بشكل منتظم في برنامج الاختبارات، زاد بالتالي هذا الأثر الإيجابي. ترى الحكومة الاتحادية والولايات أن هناك فرصة لاتخاذ خطوات نحو تخفيف القيود حتى مع وجود معدلات إصابات حديثة تفوق 50 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، ذلك من خلال توسيع نطاق إجراء الاختبارات التشخيصية بشكل كبير وإطلاق برنامج اختبارات بالإضافة إلى تحسين عملية تتبع الاختلاطات في حالات الإصابة.

تعد المنصات الرقمية وسيلة هامة لدعم مكاتب الصحة في تتبع اختلاطات الأشخاص المصابين بسرعة وفعالية. فكلما سار التبادل المباشر للبيانات بشكل أفضل فيما بين مكاتب الصحة والمخاطبين المحتملين للشخص المصاب ومشغلي المتاجر والمرافق، تمكنا من التعرف في مجالات كثيرة من حياتنا الاجتماعية بسرعة أكبر على سلاسل وبؤر انتشار العدوى.

وبما أن الفيروس لا يعرف حدودًا، فما زال من المهم أن تتخذ الولايات والحكومة الاتحادية إجراءاتها نحو تخفيف القيود بصورة مشتركة ووفقًا لمعايير موحدة. يتطلب الأمر تصديقًا سريعًا وحازمًا على المستوى الإقليمي فور ارتفاع الأعداد مجددًا في مناطق محددة بسبب متغيرات فيروس كوفيد-19 المتعددة المعروفة لنا اليوم، ذلك لتجنب فرض قيود تسري على المستوى الوطني مرة أخرى.

إذا ما بقيت أوضاع الإصابات مستقرة سوف نتبع على مدار الأسابيع والأشهر المقبلة منهجاً رباعياً مكون من التطعيم والاختبارات التشخيصية وتتبع الاختلاطات وتخفيف القيود.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. حسب ما أفاد به المنتجون، سيتم حتى نهاية الأسبوع الجاري تسليم ما يزيد على 11 مليون جرعة من اللقاح للولايات. يصل عدد التطعيمات التي تجرى حالياً إلى 200 ألف تطعيم يوميًا. سوف تكتسب حملة التطعيمات الآن زخمًا ملموسًا؛ فكما حُطت له، سيتم مضاعفة عدد التطعيمات المجرة بالفعل أسبوعيًا في مراكز التطعيم ومن خلال فرق التطعيم المتنقلة في الولايات.

قامت الولايات كلها بالفعل تدريجيًا بعرض فرصة التطعيم على أشخاص من المجموعة الثانية وفق لائحة التطعيم من فيروس كورونا ("الأشخاص ذوي الأولوية العالية"). تم فضلًا عن ذلك ضم العاملين في مرافق رعاية الأطفال وفي مجال العناية النهارية بالأطفال والمدارس الابتدائية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة إلى هذه المجموعة.

في إطار تعديل الاستراتيجية الوطنية للتطعيم ولتمهيد الدخول إلى المرحلة التالية، سوف تقوم الوزارة الاتحادية للصحة بمواصلة تطوير الإمكانيات المتاحة لإشراك الأطباء وال طبيين العاملين في عيادات طبية مستقلة في عملية التطعيم. سيتم تعديل اللائحة الاتحادية للتطعيمات على نحو يوفر للولايات إطارًا ثابتًا لتكليف مجموعة منتقاة من مقدمي خدمات الرعاية الطبية في العيادات بإجراء التطعيم اعتبارًا من ثاني أسابيع شهر مارس/آذار. يتضمن هذا التعديل تنظيمات واضحة بشأن الأجور التي يتم تقاضيها عن تقديم خدمات طبية معينة، وبشأن عملية التسجيل الرقمية الواجب إجرائها لمعدلات التطعيم، وكذلك نظام المحاسبات من خلال روابط أطباء التأمين الصحي. يتعين على الأطباء وال طبيين القيام في عياداتهم بمراجعة إثبات الأهمية في الحصول على التطعيم والأولوية. كما هو الحال في مراكز التطعيم، سيتم إمدادهم باللقاح الذي تقوم الحكومة الاتحادية بشرائه عن طريق الجهات المختصة في الولايات. يجب إدراج عدد التطعيمات التي يجريها الأطباء وال طبيين بكل لقاح في البلاغ الذي ترسله الولاية يوميًا إلى معهد روبرت كوخ.

من المخطط الدخول في المرحلة التالية من الاستراتيجية الوطنية للتطعيم في نهاية مارس/آذار أو أول أبريل/نيسان. يتعين في هذه المرحلة إشراك العيادات الطبية العامة والمتخصصة التي تقدم التطعيمات الوقائية الدورية في إطار الرعاية الطبية الاعتيادية بشكل شامل في حملة التطعيمات. إن الجهات المعنية تتواجد في المراحل الأخيرة لتنسيق الموضوعات المتعلقة بهذا الأمر من مسألة الأجور والمسائل اللوجستية والأمور الخاصة بالتوزيع وتوفير أدوات التطعيم وكذلك إبلاغ البيانات لمعهد روبرت كوخ بشكل مستقل. وسوف تصدر الوزارة الاتحادية للصحة الأحكام القانونية اللازمة من أجل تنفيذ هذه الخطوة في شهر مارس/آذار الجاري.

لا يزال بحاجة لعمل مراكز التطعيم وفرق التطعيم المتنقلة بشكل متوازي. وسوف يتم إمدادها اعتبارًا من شهر أبريل/نيسان بشكل متواصل بعدد ثابت أسبوعيًا من جرعات اللقاح لضمان التخطيط الأفضل. مواعيد التطعيم في مراكز التطعيم سيتم توزيعها باتباع الأولويات المحددة بشكل صارم. وتعتبر هذه الأولويات المنصوص عليها في لائحة التطعيم من فيروس كورونا أيضًا الأساس للتطعيمات المجرة في عيادات الأطباء. أما القرار الفعلي بشأن منح الأولوية فيتم اتخاذه وفقًا للتقييم الطبي الذي يتم في مكان إجراء التطعيم. هذا من شأنه أن يسمح بتطبيق عملية التطعيم بصورة أكثر مرونة في هذه المرحلة.

منذ انطلاق حملة التطعيم، كانت الإمكانيات المتاحة لإشراك الأطباء وال طبيين المختصين بشركات معينة تنظيميًا في الحملة، لاسيما في إطار فرق التطعيم المتنقلة. في الخطوة التالية،

سوف يتم ضم هؤلاء الأطباء أو الشركات على مدار الربع الثاني من العام بصورة أكبر في حملة التطعيم.

لتوفير فرصة التطعيم في أقرب وقت ممكن للكثير من المواطنين والمواطنات، يتعين مواصلة تخفيض الجرعات المحجوزة لإجراء التطعيم بالجرعة الثانية بشكل واضح والاستفادة بأقصى صورة من الفترة المسموح بمرورها بين التطعيم بالجرعة الأولى والثانية وفق التصريح الممنوح لكل من اللقاحات. سوف يقدم وزير الصحة الاتحادي توصيات محدثة في هذا الصدد.

حسب ما أفادت به نتائج الدراسات التي تمت في بريطانيا العظمى، يوفر لقاح شركة أسترا زينيكا فعالية عالية بصورة عامة، وينطبق ذلك أيضاً على الفئة العمرية الأكبر. لذا، فالحكومة الاتحادية والولايات في انتظار قرار عاجل من اللجنة الدائمة للتطعيم بشأن التوصية باستخدام اللقاح لتطعيم الفئة العمرية الأكبر من 65 عاماً لكي تمضي سريعاً في تعديل عملية توزيع مواعيد التطعيم بما يتوافق مع ذلك، ولكي يتسنى استخدام اللقاح بسرعة مع الالتزام بالأولويات المحددة.

تضررت بعض المناطق الحدودية في ألمانيا بشكل كبير من دخول الفيروس إليها من مناطق ينتشر فيها الفيروس بشدة في الخارج. لتوفير ما يسمى بالتطعيم الحلقي لها من أجل حماية السكان والمناطق الداخلية منها، سيتم تعديل لائحة التطعيم بالشكل الذي يسمح بمنح الأولوية في استخدام اللقاحات المخصصة للولاية الاتحادية المعنية للتطعيم في تلك المناطق.

2. على مدار الأسابيع والشهور القادمة وإلى أن تتمكن من إتاحة الفرصة لكل مواطن ومواطنة لتلقي التطعيم، سوف تشكل الاختبارات التشخيصية المنتظمة لكورونا عاملاً أساسياً لإتاحة المزيد من الحياة الطبيعية والاختلاطات الآمنة. الاختبارات التشخيصية السريعة متوفرة الآن بكميات كبيرة وسوف يتم توسيع إمكانيات الاختبار من خلال طرح الاختبارات الذاتية منخفضة التكلفة في الأسواق.

لذا، يتم إضافة التدابير التالية للاستراتيجية الوطنية للاختبارات التشخيصية والتي يتعين تطبيقها تدريجياً حتى بداية شهر أبريل/نيسان:

- لضمان التشغيل الآمن للمدارس والرعاية الآمنة للأطفال سوف تكفل الولايات في إطار خطط الاختبار توفير إمكانية مجانية لإجراء اختبار تشخيصي سريع مرة أسبوعياً على الأقل من الحضور، ويسري هذا على كل شخص يعمل في المدارس أو برعاية الأطفال وعلى كل طالب وطالبة. ويتعين قدر الإمكان إصدار شهادة بنتيجة الاختبار.
- لتوفير حماية شاملة من العدوى، من الضروري أن تقدم الشركات في ألمانيا مساهمة مجتمعية من خلال إجراء اختبار تشخيصي سريع مجاني مرة أسبوعياً على الأقل لكل من موظفيها الحاضرين في مكان العمل. ويتعين قدر الإمكان إصدار شهادة بنتيجة الاختبار. ستجري الحكومة الاتحادية هذا الأسبوع مشاورات نهائية في هذا الشأن مع قطاع الأعمال.
- ستتاح الإمكانيات لكل المواطنين والمواطنات الذين لا تظهر عليهم أعراض مرضية للخضوع لاختبار تشخيصي سريع مجاني مرة أسبوعياً على الأقل والحصول على شهادة بنتيجة الاختبار الذي يتم إجراؤه في مركز اختبارات تشغله الولاية أو البلدية المعنية أو لدى جهة ثالثة يتم تكليفها من قبل الولاية أو البلدية المعنية أو بمعرفة أحد

الأطباء العاملين في عيادات مستقلة. سوف تتحمل الحكومة الاتحادية كلفة الاختبارات اعتبارًا من 8 مارس/ آذار.

تشير الحكومة الاتحادية والولايات إلى ضرورة الالتزام الفوري بالعزل إثر تلقي نتيجة إيجابية للاختبار التشخيصي السريع أو الاختبار الذاتي وإلى وجوب إجراء فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) للتأكد من العدوى. يمكن إجراء هذا الفحص مجانًا. إذا جاء فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل أيضًا بنتيجة إيجابية، يجب عزل الأشخاص المخالطين من الطبقة الأولى. وتسري توصيات معهد روبرت كوخ في هذا الصدد.

تشكل الحكومة الاتحادية والولايات مجموعة عمل مشتركة تضطلع بالتنظيم اللوجستي للاختبارات، ذلك لضمان توفر الاختبارات التشخيصية السريعة بما في ذلك الاختبارات الذاتية على أوسع نطاق وتوفيرها بشكل سريع لتغطية احتياجات القطاع العام. يتم تشكيل مجموعة العمل المذكورة برئاسة مشتركة من وزارة الصحة الاتحادية والوزارة الاتحادية للنقل والبنية التحتية الرقمية وبمشاركة من وزارة المالية الاتحادية والوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الاتحادية وديوان المستشارية الاتحادية بالإضافة إلى ممثل عن كل من الولايات يتولى في إطار مهامه الإدارية المسؤولية عن التنظيم اللوجستي للاختبارات، علاوة على المنتجين وممثلين عن القطاع التجاري والمجال اللوجستي.

3. يستمر سريان القرارات المعمول بها والمعتمدة من قبل المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات، ما لم يتضمن هذا القرار تعليمات مخالفة. سوف تقوم الولايات بتعديل اللوائح المحلية الخاصة بها وتمديد سريانها حتى 28 مارس/ آذار 2021.

4. يتم توسيع النطاق المسموح به للاجتماعات الخاصة بالأصدقاء والأقارب والمعارف اعتبارًا من 8 مارس/ آذار، لتقتصر من الآن فصاعدًا على أفراد الأسرة المعيشية الخاصة مع أفراد أسرة معيشية أخرى، على ألا تتجاوز خمسة أفراد كحد أقصى. لا يتم احتساب الأطفال حتى عمر 14 عامًا. يعتبر الأزواج وشركاء الحياة أسرة معيشية.

في المناطق التي لا تزيد فيها معدلات الإصابات الحديثة على مدار 7 أيام عن 35 حالة حديثة لكل 100 ألف نسمة أسبوعيًا يمكن توسيع نطاق الاجتماعات الخاصة لتشمل الأسرة المعيشية الخاصة مع أسرتين معيشيتين أخريين، على ألا تتجاوز عشرة أفراد كحد أقصى. مع عدم احتساب الأطفال حتى سن 14 عامًا.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 100 إصابة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، تدخل اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها القواعد السارية حتى 7 مارس/ آذار حيز النفاذ مجددًا (صافرة الإنذار). سوف يتم وفقًا لتلك القواعد قصر الاجتماعات الخاصة مرة أخرى على أفراد الأسرة المعيشية الخاصة مع أسرة معيشية أخرى. لا يتم احتساب الأطفال حتى عمر 14 عامًا.

إن تخفيض عدد الأسر المعيشية الذي يتم الالتقاء بأفرادها وقصر ذلك قدر الإمكان على مجموعة ثابتة ("الفقاعات الاجتماعية") يساهم في كل حال من الأحوال في تقليص خطر العدوى بشكل كبير، كما يتسنى لكل المشاركين في التجمعات إجراء الاختبارات السريعة قبل الالتقاء تحقيقًا للهدف ذاته.

5. بعدما تم بالفعل اتخاذ الخطوات الأولى نحو تخفيف القيود في مجال المدارس وصالونات الحلاقة وتصفيف الشعر علاوة على بعض التدابير الفردية الأخرى في الولايات، سيتم اعتبارًا من الآن في إطار الخطوة الثانية نحو تخفيف القيود في المجال العام

- إدراج متاجر بيع الكتب والزهور ومستلزمات البستنة بشكل موحد في كافة الولايات الاتحادية ضمن متاجر التجزئة اللازمة لتغطية الاحتياجات اليومية، حيث يمكنها بالتالي فتح أبوابها مرة أخرى مع الالتزام بمخططات النظافة الصحية المناسبة وبتحديد عدد الزبائن والزبونات بفرد واحد لكل 10 أمتار مربعة للـ 800 متر مربع الأولى من مساحة البيع وفرد واحد لكل 20 مترًا مربعًا إضافية.
- يسمح بالإضافة إلى ذلك للأعمال الخدمية التي تتطلب القرب الجسدي ولمدارس تعليم القيادة والطيران فتح أبوابها مع الالتزام بمخططات النظافة الصحية المناسبة، على أن تتم الاستفادة من الخدمات التي لا يمكن خلالها ارتداء الأقفعة بصورة مستمرة -مثل خدمات التجميل وحلاقة اللحية- فقط بشرط أن يكون الزبون أو الزبونة قد خضع لاختبار تشخيصي سريع أو اختبار ذاتي لتشخيص كوفيد-19 في اليوم ذاته مع وجود خطة للاختبارات التشخيصية للعاملين والعاملات.
- في الوقت ذاته تكفل كافة قطاعات متاجر التجزئة المفتوحة الالتزام بالحدود الاستيعابية وبالتعليمات الخاصة بالنظافة الصحية من خلال اتخاذ تدابير صارمة للتحكم في الدخول والتطبيق الحازم لمخططات النظافة الصحية.

6. يتسنى للولايات اتخاذ الخطوة الثالثة نحو تخفيف القيود رهناً بوتيرة انتشار العدوى:

(أ) إذا حققت ولاية أو منطقة ما معدلات إصابات حديثة ثابتة تقل عن 50 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية المختصة اتخاذ التدابير التالية بالشكل الملائم على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

○ فتح متاجر التجزئة مع تحديد عدد الزبائن والزبونات بفرد واحد لكل 10 أمتار مربعة للـ 800 متر مربع الأولى من مساحة البيع وفرد واحد لكل 20 مترًا مربعًا إضافية؛

○ فتح المتاحف والمعارض وحدائق الحيوان والنباتات وكذلك النصب التذكارية؛

○ الرياضة الخالية من الاتصال الجسدي في مجموعات صغيرة (بحد أقصى 10 أفراد) في الأحياء الخارجية وفي الملاعب الرياضية المفتوحة.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 50 إصابة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، يتم اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها اتباع القواعد المحدد في الفقرة (6 ب) في المجالات المفتوحة.

(ب) إذا وصلت ولاية أو منطقة ما لمعدلات إصابات حديثة ثابتة أو متراجعة تقل عن 100 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية المختصة اتخاذ التدابير التالية بالشكل الملائم على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

- فتح متاجر التجزئة للتسوق بمواعيد مسبقة، على أن يسمح لزبون أو زبونة واحدة لكل 40 مترًا مربعًا كاملة أو غير كاملة من مساحة البيع بالتسوق لفترة زمنية محددة وبعد حجز موعد مسبق مع توثيق البيانات لتتبع الاختلاطات؛
- فتح المتاحف والمعارض وحدائق الحيوان والنباتات وكذلك النصب التذكارية للزوار بعد حجز مواعيد مسبقة مع توثيق البيانات لتتبع الاختلاطات؛
- الرياضة الفردية مع 5 أفراد من أسرتين معيشيتين كحد أقصى والرياضة الجماعية لما لا يزيد عن 20 طفلاً تحت 14 عامًا في الأحياء الخارجية وفي الملاعب الرياضية المفتوحة.

للحيلولة دون استفادة الأشخاص بشكل عابر لحدود الولايات من العروض المفتوحة، يجب اتخاذ ترتيبات مشتركة مع المناطق المجاورة التي تكون معدلات الإصابات الحديثة فيها أعلى.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 100 حالة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، تدخل اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها القواعد السارية حتى 7 مارس/ آذار حيز النفاذ مجددًا (صافرة الإنذار).

7. يمكن اتخاذ الخطوة الرابعة نحو تخفيف القيود -رهنًا أيضًا بوتيرة انتشار العدوى- إذا لم تتدهور معدلات الإصابات الحديثة على مدار 7 أيام في ولاية أو منطقة ما لمدة 14 يومًا بعد تنفيذ الخطوة الثالثة:

(أ) إذا بقيت معدلات الإصابات الحديثة ثابتة إقليميًا أو على مستوى الولاية لمدة 14 يومًا بعد تنفيذ الخطوة الثالثة عند معدلات أدنى من 50 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية اتخاذ التدابير التالية بالشكل الملائم على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

- فتح المطاعم ذات المساحات الخارجية؛
- فتح المسارح ودور الحفلات الموسيقية والأوبرا والسينما؛
- الرياضة الخالية من الاتصال الجسدي في الأماكن المغلقة، والرياضة التي تتطلب الاتصال الجسدي في الأماكن المفتوحة.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 50 إصابة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، يتم اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها اتباع القواعد المحدد في الفقرة (7 ب) في المجالات المفتوحة.

(ب) إذا كانت معدلات الإصابات الحديثة ثابتة أو متراجعة في ولاية أو منطقة ما بما يقل عن 100 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية المعنية بعد مرور 14 يومًا على الخطوة الثالثة اتخاذ التدابير الإضافية التالية على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

- فتح المطاعم ذات المساحات الخارجية للزبائن بعد حجز مواعيد مسبقة مع توثيق البيانات لتتبع الاختلاطات؛ إذا جلس أشخاص من أكثر من أسرة معيشية على نفس الطاولة، فيشترط عليهم أن يكونوا قد خضعوا في اليوم ذاته لاختبار تشخيصي سريع أو اختبار ذاتي لتشخيص كوفيد-19؛

○ فتح المسارح ودور الحفلات الموسيقية والأوبرا والسينما للزوار بعد خضوعهم في اليوم ذاته لاختبار تشخيصي سريع أو اختبار ذاتي لتشخيص كوفيد-19؛

○ الرياضة الخالية من الاتصال الجسدي في الأماكن المغلقة، والرياضة التي تتطلب الاتصال الجسدي في الأماكن المفتوحة بشرط أن يخضع كل المشاركين لاختبار تشخيصي سريع أو اختبار ذاتي لتشخيص كوفيد-19 يجرى في اليوم ذاته.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 100 حالة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، تدخل اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها القواعد السارية حتى 7 مارس/ آذار حيز النفاذ مجددًا (صافرة الإنذار).

8. يمكن اتخاذ الخطوة الخامسة نحو تخفيف القيود -رهنًا أيضًا بوتيرة انتشار العدوى- إذا لم تتدهور معدلات الإصابات الحديثة على مدار 7 أيام في ولاية أو منطقة ما لمدة 14 يومًا بعد تنفيذ الخطوة الرابعة:

(أ) إذا بقيت معدلات الإصابات الحديثة ثابتة إقليميًا أو على مستوى الولاية لمدة 14 يومًا بعد تنفيذ الخطوة الرابعة عند معدلات أدنى من 50 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية اتخاذ التدابير التالية بالشكل الملائم على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

○ الفعاليات الترفيهية في الأماكن المفتوحة بمشاركة ما يصل إلى 50 شخصًا؛

○ الرياضة التي تتطلب الاتصال الجسدي في الأماكن المغلقة.

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 50 إصابة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، يتم اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها اتباع القواعد المحدد في الفقرة (8 ب) في المجالات المفتوحة.

(ب) إذا كانت معدلات الإصابات الحديثة ثابتة أو متراجعة في ولاية أو منطقة ما بما يقل عن 100 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار 7 أيام، فإنه يتسنى للولاية المعنية بعد مرور 14 يومًا على الخطوة الرابعة اتخاذ التدابير الإضافية التالية على مستوى الولاية أو المنطقة المعنية:

○ فتح متاجر التجزئة مع تحديد عدد الزبائن والزبونات بفرد واحد لكل 10 أمتار مربعة للـ 800 متر مربع الأولى من مساحة البيع وفرد واحد لكل 20 مترًا مربعًا إضافية؛

○ الرياضة الخالية من الاتصال الجسدي في الأماكن المغلقة، والرياضة التي تتطلب الاتصال الجسدي في الأماكن المفتوحة (بدون شرط الخضوع للاختبار)

إذا زادت معدلات الإصابات الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن 100 حالة على مدار 7 أيام بين كل 100 ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، تدخل اعتبارًا من ثاني أيام العمل التالية لها القواعد السارية حتى 7 مارس/ آذار حيز النفاذ مجددًا (صافرة الإنذار).

9. سوف تتباحث المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات في 22 مارس/ آذار 2021 بشأن الخطوات التالية نحو تخفيف القيود والآفاق المستقبلية أمام المجالات التي لم يشملها هذا القرار من قطاعات المطاعم والثقافة والفعاليات والسفر والفنادق، وفي ضوء تطورات حالة انتشار العدوى مع مراعاة استراتيجيات الاختبارات التشخيصية التي سوف تكون

قد دخلت حيز التنفيذ وتطورات عملية التطعيم وانتشار طفرات الفيروس وغيرها من العوامل المؤثرة.

10. بالنظر إلى أوضاع الجائحة، فمن الضروري مواصلة تخفيض أعداد الاختلاطات التي تتم في سياق العمل أو في الطريق إلى محل العمل والتي تشكل خطورة من منظور علم الأوبئة. لذا، سيتم تمديد سريان اللائحة الخاصة بهذا الشأن حتى 30 أبريل/نيسان 2021: يسري على أرباب وريبات العمل واجب إتاحة الإمكانية للعاملين والعاملات لأداء العمل من المنزل بقدر ما تسمح المهمة الواجب أدائها بذلك. تحت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات أرباب وريبات العمل على التطبيق الحازم لللائحة بشأن الصحة والسلامة المهنية مع انتشار فيروس سارس-كوف-2 وتنفيذ أحكام اللائحة على الفلة القليلة من العاملين والعاملات الحاضرين شخصياً، ذلك بعد توفير إمكانيات سخية تسمح للعاملين والعاملات بأداء العمل من المنزل، أو إغلاق محال العمل بصورة شاملة. كما تهيب بالعاملين والعاملات الاستفادة من تلك الإمكانيات المتاحة لهم. في الحالات التي لا تتوفر فيها إمكانية العمل من المنزل، يجب ارتداء الأقنعة الطبية كلما تواجد أكثر من شخص في الغرفة ذاتها.

11. تكفل الولايات الاتحادية من خلال لوائحها المحلية إمكانية إتمام عملية توثيق البيانات اللازمة لتتبع الاختلاطات إلكترونياً مثلاً من خلال استخدام التطبيقات الإلكترونية مع ضمان توثيق الموعد والمكان وإمكانية الاتصال بالشخص المخالط بدقة كافية وإحالتها لمكتب الصحة المختص في صورة صالحة للاستخدام مباشرة في حالة حدوث العدوى. سوف تقوم الولايات معاً في إطار عملية موحدة على المستوى الاتحادي باختيار نظام لرقمنة عملية تتبع الاختلاطات وإسناد التكاليف بتوفير النظام بشكل عاجل وإدخال النظام وإتاحته مجاناً. تقوم الولايات والحكومة الاتحادية بناء على ذلك بالتكليف بالربط الخلفي بنظام SORMAS (نظام الإدارة والتحليل لمراقبة الاستجابة لاندلاع المرض) للوصول إلى مكاتب الصحة. نظراً إلى الصلاحيات الموزعة بموجب القانون الأساسي وفي محاكاة لبرنامج الإقرارات الضريبية الإلكتروني ELSTER، سوف يتم تحديد ولاية معينة تدير الربط الخلفي. تتحمل الحكومة الاتحادية لمدة الثمانية عشر شهراً القادمة تمويل الربط الخلفي وشراء وتشغيل النظام الذي وقع الاختيار عليه وتم التكليف بتوفيره.

12. تواصل الحكومة الاتحادية والولايات دعمها للشركات من خلال تدابير دعم واسعة النطاق. منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني تم صرف أكثر من 8 مليارات يورو عن طريق برامج الدعم المختلفة التي تقدمها الحكومة الاتحادية. ندعم من خلال برنامج مساعدات الانطلاقة الجديدة (Neustarthilfe) الذي تم إطلاقه مؤخراً أصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم والذين لم يتسنى لهم الاستفادة من معونات تخطي الأزمة بسبب انخفاض تكاليفهم الثابتة. مع توسيع نطاق الدعم الخاص لشهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول وزيادة الدفعات المالية المقدمة في إطار المعونة الثالثة لتخطي الأزمة إلى ما يصل إلى 800 ألف يورو سوف تتمكن فوراً من مساعدة الشركات ذات الاحتياجات المالية الأعلى. يتم إلغاء الحدود القصوى للمبيعات البالغة 750 مليون يورو التي تحددها المعونة الثالثة لتخطي الأزمة على الشركات المتضررة والعاملة في أحد القطاعات المتضررة بمفهوم هذا التنظيم، وهي قطاعات تجارة التجزئة والفعاليات والثقافة والفنادق والمطاعم والألعاب النارية وكذلك شركات تجارة الجملة والشركات في مجال السفر والتي طالها أمر الإغلاق القائم على أساس قرارات الحكومة الاتحادية والولايات. لقد تم بالفعل زيادة الحد الأقصى لمبلغ الدعم الشهري للشركات المتصلة إلى 3 ملايين يورو. تتيح الحكومة الاتحادية والولايات من خلال صندوق دعم الحالات الحرجة

الممول بالنصف من كل من الجانبين إمكانية إضافية لتقديم الدعم في الحالات التي لم تتمكن من الحصول على مساعدة من خلال برامج الدعم السارية حتى الآن. سوف يتم مناقشة التفاصيل في المؤتمر الذي سيجتمع في الأسبوع القادم بين رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات مستشاريات ودواوين الولايات.

13. تسترد الولايات من الحكومة الاتحادية لاحقاً حصص الولايات والبلديات في علاوات الأطفال لعام 2021 والتي تُدفع مرة واحدة على كل طفل ذي أحمية وقدرها 150 يورو.

14. اعتماداً على مدى سرعة استئناف المدارس ومرافق رعاية الأطفال عملها بشكل موثوق في إطار الجائحة، سيتم اتخاذ القرار بشأن توفير المزيد من أيام بدلات الرعاية المرضية للأطفال في عام 2021.

15. بالنظر إلى العديد من العوامل المجهولة المرتبطة بالمسار المستقبلي للجائحة تحتاج المستشفيات إلى الأمن اللازم حتى تتمكن من مواصلة التركيز على دورها البارز إزاء الجائحة. وفي توصياته الصادرة في 24 فبراير/شباط 2021 أكد المجلس الاستشاري لدى وزارة الصحة الاتحادية المعني ببحث تأثيرات القواعد الخاصة المتعلقة بكورونا مؤخرًا على ضرورة التعويض عن تراجع الإيرادات جراء جائحة كورونا. ولذلك ستتولى وزارة الصحة الاتحادية – استنادًا إلى تلك التوصيات وتماشيًا مع القواعد المنظمة المعمول بها في عام 2020 – بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية عن طريق إصدار لائحة قانونية تنظيم إمكانية قيام المستشفيات أيضًا في عام 2021 بالاتفاق على تلقي مساهمة ملائمة لتعويض انخفاض الإيرادات مقارنةً بعام 2019. وسيتم مناقشة المسائل المتعلقة بالتفاصيل، خاصةً تأمين السيولة، حتى اللقاء القادم الذي سيجتمع بين الولايات والحكومة الاتحادية في 22 مارس/آذار.

16. تواصل الحكومة الاتحادية وكذلك الولايات مناشدتها الملحة لكافة المواطنين والمواطنات التخلي عن الرحلات غير الضرورية في داخل وخارج البلاد، حيث يوجهان بشدة عناية المواطنين إلى أنه في حالة الدخول إلى البلاد قديمًا من منطقة خطر أجنبية يكون التسجيل الرقمي لدخول البلاد ملزمًا وكذلك وجوب الدخول في حجر صحي لمدة عشرة أيام بعد العودة. ولا يمكن إنهاء الحجر مبكرًا إلا من خلال اختبار سلبي أُجري في اليوم الخامس على أقل تقدير بعد دخول البلاد. بسبب فترة العدوى الأطول بوضوح التي تتسبب فيها طفرات الفيروس، لن يسري ذلك اعتباراً من 8 مارس/آذار على رحلات العودة من مناطق انتشار متغيرات الفيروس، حيث يجب في هذه الحالة الالتزام بصرامة بحجر صحي مدته 14 يومًا. إضافةً إلى ذلك يجب عند العودة من مناطق انتشار متغيرات الفيروس مراعاة احتمالية تقليص إمكانيات السفر.

بيانات للمحضر:

ولاية سكسونيا: تعتبر ولاية ساكسونيا المستقلة عمليات تخفيف القيود غير المشروطة التي أُقرت هنا غير مبررة بالنظر إلى الوضع الحالي والمنتظر للعدوى ومعدل التطعيم؛ وترى أن عمليات تخفيف القيود يجب أن تقتزن بنظام اختبار إلزامي وناجز.

ولاية تورينغن: في قرار مؤتمر رئيسات ورؤساء حكومات الولايات مع المستشارية الاتحادية تبين بشكل صائب أن الكمية المتوفرة من اللقاح وكذلك توفر الاختبارات السريعة (للاختبار الذاتي أو اختبار للغير) من شأنهما تغيير مجريات الجائحة.

هذه التغييرات فيما يتعلق بتقديم عمليات التطعيم للفئات الأكثر تعرضًا للخطر وللموظفين في قطاع الرعاية الصحية وكذلك الطاقم التعليمي لها تأثيرات موسعة، ولا سيما على الهدف الأساسي لإدارة الجائحة وهو منع زيادة العبء الملقى على عاتق النظام الصحي.

من وجهة نظر ولاية تورينغن الحرة، يؤدي هذا حتماً إلى تغييرات فيما يتعلق بتلك المؤشرات الحاسمة بالنسبة للقرارات بشأن تخفيف الإغلاق العام. يجب أن يتم توسيع الاسترشاد بمعدلات الإصابات الحديثة وحده من وجهة نظر ولاية تورينغن من خلال الاستعانة بالمزيد من المؤشرات، من بينها على سبيل المثال، معدل التطعيم للفئات الأكثر تعرضاً للخطر والقدرات الاستيعابية القصوى لوحدات العناية المركزة.

نشر معهد روبرت كوخ قبل مؤتمر رئيسات ورؤساء حكومات الولايات مع المستشارية الاتحادية إطاراً منهجياً لتطوير معايير لخطوة مرحلية تسري على المستوى الاتحادي. في ضوء الخطط المرحلية المطروحة من جانب الولايات المختلفة كان من الممكن والضروري من وجهة نظر ولاية تورينغن استخدام هذا النهج الخاص بمعهد روبرت كوخ كأساس لقرار اليوم وبذلك أخذ القرارين الصادرين في 19 يناير/ كانون الثاني و10 فبراير/ شباط 2021 بعين الاعتبار.

ولاية سكسونيا السفلى وولاية سكسونيا-أنهالت:

تعتبر ولايتي ساكسونيا السفلى وساكسونيا-أنهالت القرارات المتعلقة بخطوات تخفيف القيود بمثابة إطار توجيهي ستقومان بتطبيقه مع مراعاة أحكام المحكمة الإدارية العليا في لونيورغ بشأن طابع معدلات الإصابات الحديثة الواردة في المادة 28 أ الفقرة الثالثة من قانون الحماية من العدوى الاتحادي وكذا تناسب التدابير المستمدة منه وكذلك مع مراعاة توافر الاختبارات السريعة المناسبة لتعزيز السيطرة على الجائحة.